﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ٢٣﴾ [يس: 23]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

تحقيقُ معنَى لا إلـه إلّا الله بالجمعِ بين نفْيِ الآلـهـة وإثـباتِ أُلـوهـيَّـة الله تعالى وحده

لمّا أمر الرّجلُ المؤمنُ أصحابَ القريةِ صريحًا، ونهاهم تلويحًا، ورغَّبهم ورهَّبَهم، ووبَّخَهم وقرَّعَهم، وبيَّنَ جلالةَ مَن آمن بالرّسل، واتّبعهم، ومَن كانوا سببًا في ذلك: أنكَر على مَن يفعل غيرَه؛ بطريق الإنكار على نفسه، مُحقِّرًا لمَن عبدوا آلهةً مِن دون اللّه؛ وهم غارقون في نِعَمِه[1].

وأيضًا: لمّا كان قوله ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ إشارَةً إلى وجودِ الإلَه، وكان المرادُ تحقيقَ التّوحيد قال: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾، إشارَةً إلَى نَفْيِ غَيْرِه، فَيَتَحَقَّقُ مَعْنَى: لا إلَهَ إلّا اللّه[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تُغۡنِ﴾: أصلُ (غني) يَدُلُّ على الكِفايَةِ، يُقالُ: غَنيَ يَغنَى غِنًى، والغَناءُ بفَتحِ الغَينِ مَعَ المدِّ: الاستِغناءُ والكِفايةُ، يُقالُ: لا يُغني فُلانٌ غَناءَ فُلانٍ، أَي: لا يَكْفي كِفايَتَهُ[3]، وغَنيَ القَوْمُ في دارِهم: أَقاموا، كَأَنَّهُمُ استَغنوا بها[4]، والغَناءُ في الآيةِ مُرادٌ به: جَلْبُ النَّفع ودَفعُ الضُّرّ، بحسب الأمر الَّذي يكون فيه الغَناء[5].

2) ﴿يُنقِذُونِ﴾: أصلُ (نقذ) يدلُّ على استخلاصِ شَيءٍ[6]، قالوا: ينقِذُ بكسر القافِ، إذا نجا، وأنقذته أنا إنقاذًا إذا أنجيته[7]،

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 111.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 264.
(3) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (غني).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (غني).
(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 202، وأبو حيان، البحر المحيط: 10/ 19.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نقذ).
(7) ابن دريد، جمهرة اللغة: (نقذ).

والإنقاذُ: التَّخْليصُ من ورْطَة، وفَرَسٌ نَقيذٌ: مأخوذٌ من قوم آخرين؛ كأنَّه أُنْقِذَ منهم، وجمْعُه نَقائِذُ[1]، والمرادُ بالإنقاذِ في الآية: التَّخليصُ من غَلَبٍ أو كرْبٍ أو حَيْرةٍ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

الإشـراكُ بالله تـعـالى خـطـأٌ ظاهرٌ لدى أربابِ الأحلام، وذوي الحِجا

يُنكِر الرّجلُ المؤمن على نفسِه - وعلى قومه تبعًا - أنْ يتّخذ مِن دونِ اللّه آلهةً، أي: لا يصحُّ ولا يجوز أنْ أتَّخذ مع اللّه تعالى في العبادة آلهةً أخرى كائنًا ما كانت هذه الآلهةُ، فأَعبدَها، وأترك عبادة مَن يستحقّ العبادةَ، وهو الَّذي فطرني وخلقني؟! فإنَّه إنْ أرادني الرَّحمن بسوء لم تَنفعني شفاعةُ هذه الأصنام التي تعبدونها، ولا تُخلّصني مِن ورطة السّوء؛ فإنَّها لا تملك مِنَ الأمر شيئًا؛ إذ إنَّها لا تملك دفعَ الضُّرر ولا منعَه، ولا جَلْبَ النَّفع، ولا تُنقذ أحدًا ممّا هو فيه[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مناسبةُ الفصلِ في الآية:

التّـأكـيـدُ على إنـكـارِ الـشّـركِ وبيانِ عِلّته

جاءت جملةُ: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ على طريق الاستئناف البيانيّ؛ فإنَّ المؤمن لمّا أنكر أيَّ مانع يمنعُه مِن عبادة الذي فطَره: لزِم منه الإنكارُ على عبادة غيرِه تعالى، فاستشعر الكلامُ سؤالًا عن وُقوعِ الانتفاعِ بِشَفاعَةِ تلك الآلِهَةِ عند الَّذي فَطَرَهُ، فكأنَّه قيل: هل تتّخذ مِن دونِه آلهةً تشفعُ لك عند الذي فطرك، وتنقذُك مِنَ البلايا والهلاك؟ فأجيب على طريق الإنكار: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾الآيةَ[4]، وإنكارُ الاتِّخاذِ في هذه الآية مِن لوزامِ مضمونِ الآية السّابقةِ عليها، فالآيةُ اللّاحقةُ تؤكِّدُ الآيةَ السّابقةَ؛ فبينهما كمالُ اتّصالٍ، فلهذا غابتِ الواوُ.

(1) الراغب، المفردات: (نقذ).
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 369.
(3) طنطاوي، التفسير الوسيط: 12/ 24.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 368.

بلاغةُ الاستفهامِ المجازيِّ:

لا حاجةَ في بيان السّببِ، لظهورِه ووضوحِه

جاء الاستفهامُ في قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ على طريق الإنكار، والمُرادُ إنكارُ وقوع اتّخاذ آلهةٍ مِن دون الله، أَيْ: أُنْكِرُ عَلَى نَفْسي أَنْ أَتَّخِذَ مِنْ دونِهِ آلِهَةً، وبالنّسبة للقوم: إنكارٌ للواقعِ على معنى النّهي، أي: لا تتّخِذوا آلهةً مِن دونه، ويتْبَعُ ذلك معنى التّوبيخِ وما جرَى في طريقه[1].

وفَضْلُ الإنكارِ بالاستفهام - كما في الآية - على الإنكار بالنّفي الصّريحِ: إفهامُ ظهورِ المُنكَرِ ووضوحِه غايةَ الظُّهورِ والوضوحِ؛ كأنّه لا يحتاج إلى تعليلٍ، وذلك أَنَّ من أَخْبَرَ عن شَيءٍ، فقال مثلًا: (لا أَتَّخِذُ): يَصِحُّ منَ السّامعِ أَنْ يَقولَ لَهُ: (لِمَ لا تَتَّخِذُ؟)، فَيَسأَلُهُ عنِ السَّبَبِ، فإذا عبَّر بصيغة الاستفهام الإنكاريِّ، فقال: ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾: فمعناه أَنَّهُ مُستَغنٍ عن بَيانِ السَّبَبِ الَّذي يُطالَبُ به عند الإخبارِ، كَأَنَّهُ يَقولُ: تَفَكَّرْ في الأَمرِ تفهَمْ من غير إخبارٍ مِنّي؛ لظهوره ووضوحِه[2]، وفيه التّعويلُ في إقامة الدّليل على المُخاطَب، فيكونُ أبلغَ إقناعًا وتسليمًا.

دلالةُ التّعبيرِ بالاتِّخاذِ:

الإلـهُ الـحَـقُّ لا يُـجـعَـلُ جَـعـلًا، ولكنَّه مُستَحِقٌّ الإلهيَّةَ بالذّاتِ

في إنكار اتِّخاذِ آلهةٍ مِن دون الله تعريضٌ بإثباتِ هذا الاتِّخاذ للقوم، معَ إنكارِه عليهم، والاتّخاذُ افتعالٌ مِنَ الأَخْذ، ومعناه التَّناوُلُ بقوَّةٍ؛ ففيه إشارةٌ إلى أنَّ هذه الأوثانَ التي يعبدُها القومُ مِن دون الله لم تكُن آلهةً، وإنّما هم الذين صيَّروها آلهةً، وأقبلوا على جعلِها آلهةً برغبةٍ قويَّةٍ! وتكلّفوا في اتّخاذها آلهةً مِن دون الله، لمخالفتِهم الفطرةَ الأولى[3]، وفيه إيماءٌ إلى أنَّهم اجتهدوا في عبادتِها، وبالَغوا

(1) ابن فورك، تفسير ابن فورك: 2/ 186، والواحدي، التفسير الوسيط: 3/ 512، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 368.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 265.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 111.

في ذلك، فيتضمّن استعمالُ هذه الصّيغة توبيخًا على هذا الاتّخاذ، والحقُّ أنّها ليست بآلِهَةٍ؛ لأَنَّ الإلهَ الحَقَّ لا يُجعَلُ جَعلًا، ولكنَّهُ مُستَحِقٌّ الإلهيَّةَ بالذّاتِ[1].

توجيهُ المُتشابِهِ اللَّفظيِّ:

التّناسقُ في صيَغِ الأفعال

دخلت ﴿إِن﴾ الشّرطيّةُ على الفعل المضارع فقال تعالى: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ودخلت في سورة الزُّمَرِ على الفعل الماضي فقال ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [الزُّمَر: 38]، فيقال: ما الحِكمَةُ في اختيارِ صيغة الماضي في سورة الزّمر واختيارِ صيغةِ المضارع في سورة يس؟ وجوابه أنَّ الفعل المذكور من قبلُ في سورة يس بصيغة المضارع في قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ وقوله: ﴿وَمَالِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾، فجاء على نسقٍ واحدٍ، والمذكور في سورة الزّمر بصيغةِ الماضي في قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُم﴾ [الزمر: 38]، فتناسب كلٌّ سياقَه[2].

نكتة التّعبيرِ بـ ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾:

العاقلُ المُنصِفُ لا يتجدَّدُ على ذهنِه اتِّخاذُ آلهةٍ مِن دونِ اللهِ

جاء الفعل: ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ بصيغة المضارع؛ لأنَّ الكلام على معنى إنكارِ أنْ يتّخذَ آلهةً مِن دون الله في الحالِ والاستقبال، وإن كان الاستفهامُ الإنكاريُّ على معنى الاستقبال غالبًا، فالمُرادُ الإنكارُ في الحال والمآل، ولا سيَّما بعد مجيء الرّسل وتبليغِهم؛ بمعنى أنَّ مجيء الرُّسلِ إلى أصحاب القرية سببٌ لأشدِّ الإنكار على مَن يتّخذُ مِن دون الله آلهةً.

سرُّ التَّعبيرِ بقوله: ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾:

التَّقابلُ بينَ عليِّ الـذاتِ ودنيئِها يُحرِّكُ للمقارنة بينهما

يدلُّ معنى ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ على المغايرة، والمعنى: (أأتّخذ مِن غيرِ الذي فطرني آلهةً؟)، وعبّر بـ﴿دُونِهِۦٓ﴾ دون (غيره) إيماءً إلى دناءَةِ هذه الآلهةِ، وإلى عُلوّ الله ذاتًا ورتبةً ﷻ، فكلُّ الآلهة المزعومةِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 368.

(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 266، وابن عادل، اللباب: 16/ 194.

هي من دونِه سبحانَه[1]، ففي عبارة ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ ما ليس في عبارة (من غيره).

وأمّا عمومُ ما سوى اللّه فمفهومٌ مِن مطلق اتّخاذ آلهة؛ فإنَّ مَن عبدَ غيرَ اللّه تعالى وجب عليه عبادةُ كلِّ شيءٍ مُشاركٍ للمعبود؛ لِأَنَّ الكُلَّ مُحْتاجٌ مُفْتَقِرٌ حادِثٌ، فيلزمُه أنْ يتّخذَ آلِهَةً لا حَصْرَ لَها، فلمّا قال: ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾: أفاد أنَّ الإله الحقَّ هو الذي فطرك وخلقك، فَلا يَجوزُ أَنْ تَتَّخِذَ آلِهَةً[2].

فائدةُ تنكيرِ ﴿ءَالِهَةً﴾:

لمّا جاء لفظ ﴿ءَالِهَةً﴾ نكرةً في سياق الاستفهام: دلَّ على العموم، بمعنى الإنكار على أيِّ إلهٍ مِن دونِ اللّه، سواء كان هذا المعبودُ بالباطل فردًا أو جماعةً.

نُكتةُ التّعبيرِ بصيغةِ الجمعِ:

جاء المفعولُ - محلُّ الإنكارِ - بصيغة الجمع في قوله ﴿ءَالِهَةً﴾، مع أنَّه يكفي في الظّاهر أنْ يُعبَّر بصيغة المُفرد لدلالة اللَّفظِ على العموم في سياق الاستفهام، والنّكتةُ في ذلك الإشعارُ بعجْزِ ما عبدوه لتعدُّدِه[3]، ولإفهامهم بقرينة الاتِّخاذ الدّالِّ على رغبتهم في الآلهة بقوَّةٍ: أنّها مع كثرتها وتعدُّدِها لا تُغني شيئًا، ولإفهامهم أنَّ اللّه واحدٌ أحدٌ، وفيه إيماءٌ إلى كثرة الآلهة التي كانوا يعبدونها.

التّعريفُ بحقيقة المعبودِ الباطلِ تخليةٌ

فائدةُ الفصلِ:

لمّا جاء السّياقُ في قوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ بطريق الإنكار على اتّخاذ آلهةٍ مِن دون اللّه: أتْبَعَه بما يُؤَكِّدُ هذا الإنكارَ ببيان عجزِ هذه الآلهةِ وقصورِها، فعابَها بقولِه: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ

اختصاصُ اللهِ بالعبادةِ رحمةٌ للخلْق

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 111، والراغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (دون).
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 265.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 111.

بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ﴾، فذلك مُحقِّقٌ مؤكِّدٌ لِما قبلَه، فبينهما كمالُ اتِّصالٍ، فلهذا غابتِ الواوُ.

فائدةُ التّعبيرِ بـ﴿إن﴾ الشَّرطيةِ:

عبَّرَ بأداة الشّرط ﴿إن﴾ في قوله تعالى: ﴿إِن يُرِدْنِ﴾، والتي تفيدُ نُدرةَ وقوعِ الشّرط، للإشعار بقلَّة الضّرِّ، وكثرةِ النّفعِ؛ ترغيبًا فيه تعالى، وبيانًا لكرمه ورحمته بخلْقِه[1].

سرُّ تعدّي الفعْلِ إلى ضمير الياء بنفسِه:

الرجلُ المؤمنُ يُعلِّمُهم في لُطفٍ تسليمَ الأمرِ لله

تعدّى الفعلُ (يريد) إلى ضمير ياء المتكلِّم بنفسِه وليس بحرف الجرّ - فقال: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ﴾، ولم يقل: (إن يُرِدِ الرّحمن بي ضرًّا)، ومثلُه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزُّمَر: 38]، ولَمْ يَقُل: (إنْ أَرادَ اللّهُ بي ضُرًّا)، والسّببُ هو أنَّ الفعل إذا كانَ مُتَعَدّيًا إلى مَفعولٍ واحِدٍ تَعَدَّى إلى مَفْعولَيْنِ بِحَرْفٍ، فالبلاغةُ أنْ يَتعدّى الفعل بنفسِه إلى المفعول الأهمِّ والأولى بوقوع الفعل عليه، ويَتعدّى إلى الآخر بحرف الجرّ، فإذا كان السّؤالُ عن حال فلان قيل: اختصَّه الملك بالكرامة، وإذا كان السّؤال عنِ الكرامة قيل: اختصّها الملك بفلان، فيجعل الفعل متصّلًا بما هو المقصودُ في الكلام، أي: يُجعل المسؤولُ عنه مفعولًا بغير حرفٍ؛ لأنَّه هو الأهمُّ والمقصودُ، ولمّا كان المُرادُ بَيانَ كَوْنِ العَبْدِ تَحْتَ تَصَرُّفِ اللّه، يُقَلِّبُهُ كَيْفَ يَشاءُ في البُؤسِ والرَّخاءِ: لم يكن الضُّرُّ بِمَقصودٍ بَيانُهُ، لا سيّما والقائلُ مُؤمِنٌ أرادَ إظهارَ إيمانِه وإعلانَه؟ فهو يَرْجو الرَّحمَةَ والنِّعمَةَ، بِناءً على إيمانه بحُكم وعدِ اللّه، ويُؤَيِّدُ هذا قَولُهُ من قبلُ: ﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾؛ حيثُ جَعَلَ نَفسَهُ مفعولَ الفِطرةِ؛ فكذلك جعلها مفعولَ الإرادَةِ فقال: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ﴾، وذِكرُ الضُّرِّ وقَعَ تَبَعًا[2].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 111، والشربيني، السراج المنير: 2/ 346.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 266.

نُكتةُ التَّعبيرِ بلفظ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾:

سُبحانَ مَن وسِعت رحمتُه كلَّ شَيءٍ

عُبِّرَ باسم ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ دونَ اسمِ الجلالةِ (اللّه)؛ لأنَّ المشركينَ كانوا يُنكِرون اسمَ الرَّحمنِ، كما قال تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان: 60]، وللإشارةِ إلى أنَّ رَحمتَه لا تَقتضي عدَمَ خَشيتِه، فالمؤمنُ يَخشى اللّهَ مع عِلمِه برَحمتِه، فهو يَرجو الرَّحمةَ، وذِكْرُ وصْفِ الرّحمن في سياق إرادة الضّرِّ يُفْهَمُ منه أنَّ الرّحمة لا تنافي إرادة الضّرِّ، فلا يَتوهَّمُ مُتوهِّمٌ أو يظُنُّ ظانٌّ أنَّ إرادةَ اللّهِ الضُّرَّ للإنسانِ تُنافي الرَّحمةَ؛ لأنَّ إرادةَ الضُّرِّ بالإنسانِ قد تكونُ مِن رَحمةِ اللّه بالإنسانِ، والأقدارُ أسرارٌ، وقد تَظهر في المآلِ، بأن يرجع المذنبُ إلى اللّه تعالى بعد إصابتِه بالضّرِّ، أو يكون عبرةً لغيرِه.

توجيهُ المُتشابِهِ اللَّفظيِّ:

سياقُ الجلالِ هو الغالِبُ على الجمالِ في موضعِ الزُّمر، والعكسُ في يس

جاء في سورة يس قولُه تعالى: ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ وقال في سورة الزّمر: ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ [الزُّمَر: 38]، فما السّببُ في إيراد اسْمِ الرّحمن في سورة يس واسمِ اللّه الجليل في سورة الزّمر؟ والجوابُ أنَّ الاسمين (اللّه) و(الرّحمن) مُختصّان بواجب الوجود؛ كما قالَ تَعالَى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾ [الإسراء: 110]، والاسمُ الجليلُ (اللّهُ) يأتي في سياق الهَيبَةِ والعَظَمَةِ، واسمُ (الرَّحمَنُ) يأتي في سياق الرّأفةِ والرّحمةِ، وفي سورة الزّمر وُصِفَ اللّهُ بالعِزَّةِ والانتقامِ في قَولِه: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٖ ذِي ٱنتِقَامٖ ٣٧﴾ [الزُّمَر: 37]، وذَكَرَ ما يَدُلُّ على العظمة في بداية الآية بقَولِه: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [الزّمر: 38]، فناسبَ السّياقَ ذكرُ الاسم الدّالِّ على العظمة فقال: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: 38]، وذكَر في سورة يس ما يَدُلُّ على الرَّحمَةِ

بقوله: ﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ فإنَّهُ نعمَةٌ هي شَرطُ سائِرِ النِّعَم، وهو مِن جليل النّعم؛ فَناسبَ السّياقَ ذكرُ الرَّحمنِ فقال: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ﴾، فناسب كلٌّ سياقَه[1].

دلالةُ النّفي في قوله: ﴿لَّا تُغْنِ عَنِّى﴾:

المقصودُ نفيُ الشّفاعة والإغناءِ جميعًا

لمّا كان الإغناءُ يتضمَّن أمريْن: أحدُهما سدُّ الحاجة والكفاية، والثّاني دَفْعُ الأذى[2]؛ أفاد التّعبيرُ بقولِه: ﴿لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ أنَّ الآلهةَ لا تكون بدلًا عن أحدٍ، ولا ترفعُ ولا تمنعُ شفاعتُهم شيئًا، وليس المُراد أنَّ لها شفاعةً لكنَّها لا تُغني؛ بل المرادُ باعتبار المقصودِ: أنْ لا شفاعةَ لها أصلًا حتَّى تغنيَ شيئًا[3]؛ لأنّه لمّا جاء لفظ: ﴿شَيْـًٔا﴾ في سياق النّفي أفادَ اللّفظُ عمومَ نفي أيِّ إغناءٍ لشفاعتِهم، فيفيد بلازمِه أنْ لا شفاعةَ لها أصلًا، ونُكتةُ التّعبير بـ:﴿لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ دون أنْ يُقال: (لا تشفع شيئًا)، هو الاستدلالُ بطريق التّنزّل للخَصْم؛ أي: لو فرضنا أنَّها آلهة تشفع لكم كما تزعمون: فإنَّ شفاعتَها لا تغني عنكم شيئًا، وفيه إشعارٌ بأنَّه تعالى إن أرادكم بضُرٍّ، وكنتم تنتظرون شفاعتَهم: فإنَّ شفاعتَهم لا تنفع، ولم يمكن أن يكونوا شفعاءَ عندَه[4]، ففيه تبكيتٌ لهم في وقت انتظارِ شفاعةِ آلهتِهم، ليُفاجَئوا بغير ما كانوا يَتوقَّعون وينتظرون.

أو يُقال في سبب العُدولِ إلى نفي الإغناء عن نفي الشفاعة أصلًا إنّه إذ قد نُفيَ عن شفاعة الآلهة النَّفْعُ للمَشفوع فيه، فقد نُفيَ عنهم أن يَشفَعوا بطَريقِ الالتزام؛ لأنَّ من يَعلَمُ أنَّهُ لا يُشَفَّعُ لا يَشفَعُ، فكأنَّهُ قال: (أأتخذ مِنْ دونِه آلِهَةً لا شَفاعَةَ لَهُمْ عِنْدَ اللّه)، فيكون العدولُ إلى اللُّزوم، لإقامة الحُجَّة على بطلانِ اعتقادِهم أنَّهُمْ شُفَعاءُ مَقبولو الشَّفاعَة[5].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 266.
(2) الراغب، المُفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (غني).
(3) الواحدي، التفسير الوسيط: 3/ 512، والسمعاني، تفسير السمعاني: 4/ 373.
(4) الزمخشري، الكشاف: 4/ 10.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 369.

نُكتةُ إفرادِ لفظِ الشّفاعةِ:

أُفرِد لفظُ الشّفاعة فقال: ﴿لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا﴾؛ للإشعارِ بِعَدِّ آلهتِهم عَدَمًا، أي: (لو اتّحَدَت شفاعتُهم وتعاونُهم على شيءٍ واحدٍ في آنٍ واحدٍ: فإنَّها لا تُغْني شيئًا)[1].

الإفـرادُ إبـلاغٌ في تقرير النّفي

نُكتةُ التّعبيرِ بلفظِ الفعل: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾:

لمّا كان الإنقاذُ هو تخليص شيءٍ وتنجيتَه مِن ورْطةٍ أو غلَبٍ أو كربٍ أو حَيْرةٍ؛ ليُفيد بلازمِه معنَى النّصرة والمُظاهَرة، فالمُنقذُ هو المُناصِرُ والمُظاهِرُ: أفاد التّعبير بقوله: ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ أنَّهم لا يخلّصونني مِن الضّرِّ إذا أصابني، ولا ينصرونني، ولا يتّصفون بالنّصرة والمظاهَرة[2]، فخصوصُ هذا النّفي يُبعِدُهم عنِ الآلهة الباطلة، ويُحرِّكُ نفوسهم نحوَ الإلهِ الحقِّ، وهذا النفيُ مِن لوزام جملة النّفي قبْلَه؛ فإنَّ مَن لا تنفع شفاعتُه لا ينقذ أحدًا؛ ففي التَّصريح به إبلاغٌ فوقَ الإبلاغ بخصوص معناه في تقبيح هذه الآلهة الباطلة، والتّنفيرِ منها، وإبلاغٌ في التّرغيبِ في الإيمان.

نفيُ الإنقاذِ عنِ الآلـهـةِ تحريكٌ للنّفوس الحُرّة لأن تُبغضَها

دلالةُ حذْفِ مُتعلّقِ الفعلِ:

حُذف متعلَّقُ الفعلِ ﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ ليفيد العمومَ، والتّقديرُ: (لا ينقذوني مِن أيِّ شيءٍ)، ويَحتمل أن يكون حذفُ المُتعلَّق لإفادة إثباتِ نفي الإنقاذ في نفسِه للآلهةِ على الإطلاقِ، وعلى الجملة، والمعنى: (لا يأتي منهم إنقاذ، ولا يقدرون عليه بوجهٍ مِنَ الوجوه)[3]، ومآلُ المعنى عليهما واحدٌ، وعلى كليهما إبلاغٌ في التّقبيح والتّنفيرِ منها.

المعبودُ بالباطلِ مخلوقٌ ضعيفٌ

بلاغةُ تنزيلِ الآلهةِ منزلةَ العاقل:

عُبِّرَ بصيغة جمع العاقل أوِ العالم في قوله ﴿يُنقِذُونِ﴾، ومثلُه في قوله ﴿شَفَٰعَتُهُمۡ﴾، للإشعار بأنَّ الشّفاعةَ والإنقاذ لا يكونان إلّا مِنَ

في تنزيل الآلهة الباطلة منزلةَ العاقل تهكُّمٌ شديدٌ بها وبعابديها

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 112.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (نقذ)، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 369.
(3) الزمخشري، الكشاف: 4/ 10.

العقلاء، أو مِمّن يتّصف بالعلم[1]، ففيه تعريضٌ بتجهيل الكافرين وتوبيخِهم بأنَّ آلهتَهم لا يأتي منها شفاعةٌ ولا إنقاذٌ؛ لأنَّها غيرُ عاقلة أصلًا، ولم يُعبِّر في الإغناء بهذه الصّيغة - أي: لم يقل: (ولا يغنون) - ؛ لأنّ الإغناء قد يكون بمال أو سلاحٍ مثلًا، ولهذا قرَن لفظَ: ﴿شَيۡـًٔا﴾ بالإغناء المعبّر عنِ انتفاء أيِّ إغناءٍ للآلهة.

فائدةُ العطفِ على جوابِ الشّرطِ:

مجيءُ الشّرطِ سببًا للجزاء وللمعطوف تعظيمٌ لشأنِ الشّرط، واهتمامٌ به

عطفتِ الواوُ قولَه: (لا يُنقِذونِ) على قوله: ﴿لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾، وعلامةُ الجزم فيه حذفُ نونِ الإعراب؛ لأنَّ أصله: (لا ينقذونني)؛ ليفيد العطفُ أنَّ المعطوف لا يكون شيئًا حتَّى يكونَ المعطوف عليه، ويكون الشّرطُ لذلك سببًا في الثّاني، أي: المعطوفِ؛ بوساطةِ كونه سببًا للأوّل، أي: المعطوفِ عليه[2]، ففيه تعظيمٌ لشأنِ الشّرط، وبيانٌ لأهمّيَّته؛ وبيانُه: أنَّ الشّرطَ في قوله: ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ﴾ هو سببٌ لانتفاء إغناء آلهتِهم لهم، وهذا الانتفاءُ سببٌ لإنتفاء إنقاذِهم؛ فإنَّ مَن لا إغناءَ له لاينقذ أحدًا، ولايكون منه إنقاذٌ أصلًا، فيكون هذا الشّرط على معنى جملتين، بتقدير: (إنْ يردن الرّحمن بضرٍّ لا تغنِ عنّي شفاعتهم شيئًا، وإن يردنِ الرّحمن بضرٍّ لا تنقذني الآلهة)، وسببُ الاهتمام بشأن الشّرط تضمُّنُه معنى التّوحيد، وإفادتُه التّرغيبَ والتّرهيبَ، وفي عدم تَكرار الشّرطِ في جملة المعطوفِ إيجازٌ يُحَرِّكُ للنَّظرِ في المعطوفِ عليهِ السّابِقِ.

وسببُ تقديمِ نفْيِ إغناءِ شفاعتِهم على عدم الإنقاذ أنَّ الأوّل سببٌ للثّاني كما تقدّم، وليكونَ الكلامُ على تَرتيبِ ما يَقَعُ من العُقَلاءِ؛ فيكونَ أقربَ إلى نفوس المُتلقّين، فيتمكَّن فيهم فَضْلَ تمكُّن؛ وذلك

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 114.
(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 234.

لأَنَّ من يُريدُ دفعَ الضُّرِّ عن شَخصٍ أَضَرَّ بِهِ شَخْصٌ: يدفَعُ بالوَجهِ الأَحسَنِ، فَيَشفَعُ أَوَّلًا، فإن قَبِلَهُ، وإلَّا يَدفَعُ عنه بإنقاذِه وتخليصِه[1].

سببُ إيثارِ التّصريحِ على الاكتفاء بدلالة اللّزوم:

مَـن لا تنفع شفاعتُه لا يُنقذُ أحدًا

لمّا نفَى الإغناءَ في شفاعة آلهتِهم، وكانت شفاعتُهم لا تنفعُ لعجزِهم، وعدم مساواتِهم للّه الواحد الأحد الذي يضرُّ وينفعُ في صفاتِ الإلهيَّة: كان انتفاءُ أنْ ينقذوا بطريق الأولى؛ فإنَّ مَن لا تنفع شفاعتُه لاينقذ أحدًا، فيقال: لِمَ صرَّح بنفي الإنقاذ؛ مع علمِه بطريق الفحوى مِنَ الكلام؟، وجوابُه: أَنَّه لمّا كان السّياق في أمورِ الإيمان الذي هو أساسُ الصّلاح: عدَل عن دَلالَةِ الفَحوى إلى دَلالَةِ المنطوقِ، فكان التّصريحُ باعتبار المقام أولى وأظهرَ وأثبتَ في نفوس المخاطَبين[2].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 267.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 22/ 369.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والأربعون،
سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2025م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2025م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 47 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-731-00-9
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 47 : المجلد السابع والأربعون، سورة فاطر من الآية 15 إلى سورة يس الآية 50.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-731-00-9
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0968178 بتاريخ 2025/01/23م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»